بَابُ: الْبَدَلِ[١]

قال ابن آجروم: (إذا أُبدل اسمٌ من اسمٍ أو فعلٌ من فعلٍ تَبِعه في جميع إعرابِهِ[٢]. وهو على أربعةِ أقسام: بدلُ الشيءِ من الشيءِ[٣]، وبدلُ البعضِ من الكل[٤]، وبدل الاشتمالِ[٥]، وبدل الغلطِ[٦]. تقول: «جاءزيدٌ أخوكَ»[٧]، «أكلتُ الرغيفَ ثُلُثَه»[٨]، «نفعني زيدٌ علمُهُ»[٩]، «ورأيتُ زيداً الفرسَ»[١٠]، أردت أن تقول الفرَسَ[١١] فَغَلِطت فأبدلت زيداً منه)

---

(١) هو لغة: العوض عن الشيء، والمراد هنا المبدل واصطلاحا: التابع المقصود بالحكم، بلا واسطة بينه وبين متبوعه، فهو تابع للمبدل منه، في رفعه، ونصبه وخفضه وجزمه.

(٢) من رفع، ونصب، وخفض، وجزم.

(٣) أي: بدل شيء من شيء، مساو له في المعنى.

(٤) وهو: أن يكون الثاني بعضا من الأول سواء كان مساويا لنصفه، أو أقل أو أكثر.

(٥) وهو: أن يشتمل المبدل منه على البدل اشتمالا بطريق الإجمال.

(٦) من اللفظ الذي ذكر غلطا لا أنه الغلط.

(٧) فأخو بدل من زيد بدل شيء من شيء.

(٨) أو نصفه، أو ثلثيه، فثلثه بدل من الرغيف، بدل بعض من كل.

(٩) فعلمه بدل من زيد بدل اشتمال.

(١٠) فالفرس: بدل من زيد بدل غلط.

(١١) صوابه: فأبدلت الفرس من زيد، فهذه أقسام البدل في الاسم.

وأما في الفعل فقال بعضهم: تجري فيها الأقسام الأربعة، مثال بدل شيء من شيء:

(وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ... يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ)

وبدل البعض من الكل إن تصل تسجد لله يرحمك، وبدل الاشتمال:

أن علي الله أن تبايعا ... تؤخذ كرها أو تجيء طائعا

وبدل الغلط: إن تأتنا تسألنا نعطك.

واستدرك عليه: بدل الإضراب هو: أن يكون كل من الأول والثاني مقصودا في الابتداء، وبدل النسيان، وهو: أن يكون القصد الإخبار بالأول ثم تبين أن المقصود الثاني، وبدل الغلط: فيما يقع باللسان وبدل النسيان: فيما يقع بالجنان.

ولما فرغ المصنف من الثالث من التوابع وهو التوكيد شرع في رابعها وهو البدل فقال:

(باب البدل) وهذه تسمية بصرية، وعند أهل الكوفة يسمى بالترجمة، والتبيين قاله الأخفش، وقال ابن كيسان: يسمونه التكرير.

وهو لغة: العوض، واصطلاحًا: هو التابع المقصود بالحكم بلا وساطة بينه وبين متبوعه هذا حده.

وأما حكمه: فإنه تابع للمبدل منه في إعرابه؛ من رفع ونصب وخفض وجزم، وهذا معلوم من قوله: إذا أبدل اسمٌ من اسم، أو فعلٌ من فعلٍ تبعه في جميع إعرابه من رفع ونصب وخفض وجزم، وهو أي: بدل الاسم من الاسم والفعل من الفعل على أربعة أقسام بل ستة كما ستعرفه.

الأول: بدل الشيء من الشيء وهو أن يكون الثاني نفس الأول؛ نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾ [النبأ: ٣١، ٣٢] الآية.

تنبيه

عبارة المصنف بما ذكره أولى من تعبيره غيره بدل كل من كل؛ لوقوعه في اسم الله تعالى؛ نحو: ﴿إِلَىٰ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴿١﴾ اللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١، ٢]، فمن قرأ بالجر، فالله بدل من العزيز بدل شيء من شيء، ولا يقال فيه: بدل كل من كل؛ لأن لفظ الكل إنما يطلق على ما يقبل التجزؤ، والله تعالى منزه عن ذلك.

ولا يحتاج بدل الشيء إلى ضمير يربطه بالمبدل منه؛ لأن نفس المبدل منه في المعنى.

والثاني: بدل البعض من الكل، وهو بدل الجزء من الكل؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران:٩٧] فـ (من استطاع) بدل من الناس.

ولا فرق في ذلك البعض بين أن يكون قليلًا بالنسبة إلى الباقي من المبدل منه؛ أو مساويًا، أو أكثر منه؛ نحو: أكلت الرغيفَ ثلثه، أو نصفه، أو ثلثيه.

ولا بد في بدل البعض من اتصاله بضمير يرجع إلى المبدل منه؛ ليربط البعض بكله، سواء أكان مقدرًا كما في الآية؛ فإن الضمير العائد على المبدل منه مقدر؛ أي: منهم، أم مذكورًا كالأمثلة المذكورة.

والثالث: بدل الاشتمال، نحو قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧].

واختلف في المشتمل ما هو؟

فقيل: هو الأول؛ لأن الثاني: إما صفة له؛ كـ (أعجبتني الجارية حسنها)، أو مكتسب منه صفة؛ نحو: سلم زيدٌ ثوبه. ورد: بسرق زيدٌ فرسه.

وقيل – وهو الأولى -: لا اشتمال لأحدهما على الآخر، بل هو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالًا بطريق الإجمال؛ نحو: أعجبني زيد علمه، أو حسنه، أو كلامه، ألا ترى أن الإعجاب يشتمل على زيد بطريق الماجز، وعلى علمه وحسنه وكلامه بطريق الحقيقة، وكذلك: سرق زيد ثوبه، أو فرسه، فإن زيدًا مسروق مجازًا، والثوب والفرس مسروقان حقيقية؟

ولابد في بدل الاشتمال من ضمير كما في بدل البعض من الكل؛ إما مذكور كما في الآية المتقدمة؛ فقتال بدل اشتمال من الشهر، والرابط بينهما الهاء المجرورة بفي، وإما مقدر كما في قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ﴿٤﴾ النَّارِ﴾ [البروج: ٤، ٥] فالنار بدل من الأخدود، والعائد محذوف؛ أي: النار فيه.

والرابع: بدل الإضراب.

والخامس: بدل الغلط.

والسادس: بدل النسيان.

ولفظ هذه الثلاثة لا يختلف، وإنما يختلف بحسب قصد المتكلم؛ نحو قولك: تصدقت بدرهم دينار، فهذا صالح للأقسام الثلاثة؛ بحسب قصد الأول وهو المبدل منه، وقصد الثاني وهو البدل.

بأن تكون قصدت الإخبار بأنك تصدقت بدرهم، ثم عنَّ لك أن تخبر بأنك تصدقت بدينار، فكل منهما مقصود، فهذا بدل إضراب، ويسمى أيضًا: بدل بداء، بالدال المهملة والمد.

أو قصد الثاني فقط وسبق اللسان إلى الأول، فهو بدل الغلط؛ أي: بدل عن اللفظ الذي هو غلط، لا أن البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم من ظاهر اللفظ.

أو قصد الأول وتبين الخطأ؛ بأن أردت الإخبار بالتصدق بالدرهم، فلما نطقت به ظهر لك فساد ذلك القصد بعد الثاني، ويسمى: بدل النسيان، أي: بدل شيء ذكر نسيانًا.

وقد علم مما تقرر: أن الغلط متعلق باللسان، والنسيان متعلق بالجنان.

ثم مثل المصنف لأمثلة البدل المذكورة في كلامه مبتدئًا بالأول منها فقال: نحو قولك: جاء زيدٌ أخوك، وإعرابه: جاء فعل ماض، وزيد فاعل، وأخوك بدل شيء من شيء، ويسميه ابن مالك: بالبدل المطابق.

ثم مثل للثاني بقوله: وأكلت الرغيف ثلثه، وإعرابه: أكلت فعل وفاعل، والرغيف، مفعول به، وثلثه بدل من الرغيب بدل بعض من كل.

فائدة

منع المحققون دخول (أل) على كل، وبعض.

ثم مثل للثالث بقوله: ونفعني زيدٌ علمهُ، وإعرابه: نفعني فعل ومفعول، وزيد فاعل، وعلمه بدل من زيد بدل اشتمال.

ثم مثل للرابع بقوله: ورأيتُ زيدًا الفرس، وإعرابه: رأيت فعل وفاعل، وزيدًا مفعول به، والفرس بدل من زيد بدل غلط؛ وذلك لأنك أردت أن تقول: رأيت الفرسَ ابتداء، فغلطت في لفظك بالفرس، فأبدلت زيدًا منه، أي: عوضت زيدًا من لفظ الفرس، هذه أقسام البدل في الاسم.

وأما في الفعل: فقال الشاطبي: يجري فيه ذلك.

مثال بدل الشيء من الشيء في الفعل: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ﴾ [الفرقان: ٦٨، ٦٩]؛ فإن معنى مضاعفة العذاب هي لقى الآثام.

وممثال بدل البعض من الكل: إن تصل تسجد لله، يرحكم.

ومثال بدل الاشتمال قوله[1]: [الرجز]

---

(١) لم أقف على قائله.

والشّاهدُ فيه: (تؤخذ) حيث نصب؛ لأنّه بدل اشتمال من (أنْ تُبايِعَا)؛ والبدل هنا من بدل الجملة من الجملة.

إِنَّ عَلَـــيَّ اللهَ أَنْ تُبَايِعَـــا تُؤْخَـذُ كَرهـاً أو تَجِـيءَ طائعـا

لأن الأخذ كرهًا والمجيء طوعًا من صفات المبايعة.

ومثال بدل الغلط: إن تأتنا تسألنا نعطك، هذا ملخص كلامه، قال الشيخ خالد: والدرك عليه.

تَتِمَّة

أوجه بدل الاسم من الاسم على ما يقتضيه الضرب في جهة الحساب أربعة وستون؛ حاصلة من ضرب أربعة في ستة عشر، وذلك لأنهما: إما معرفتان، أو نكرتان، أو الأول معرفة والثاني نكرة، أو بالعكس، فهذه أربعة، وكل منها: إما مضمر، وإما مظهر، أو مختلفاهما، فهذه ستة عشر، وكل منها: إما بدل شيء من شيء، أو بدل بعض من كل، أو بدل اشتمال، أو بدل غلط، فهذه أربعة وستون، وتفاصيلها في الجواز والامتناع يعرف أكثره مما مر.

=

انظر: الكتاب ١/١٥٦، والمقتضب ٢/٦٣، والأصول ٢/٤٨، والتبصرة ١/١٦٢، وشرح عمدة الحافظ ٢/٥٩١، وابن الناظم ٥٦٣، وابن عقيل ٢/٢٣٢، والمقاصد النحوية ٤/١٩٩، والتصريح ٢/١٦١، والخزانة ٥/٢٠٣.